حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في حال ضمّ إسرائيل أراضيَ في الضفّة الغربيّة "مقاربات وخيارات"

تموز 2020

تقدير موقف

د. خالد خليل الشيخ عبد الله

مدى الكـرمل

مقدّمة

طُرحت فكرة حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة لأوّل مرّة عند محاصرة الرئيس "ياسر عرفات" عام 2002 في رام الله. والمقصود بحلّ السلطة هو: "نزع صفة الولاية عنها وعن مؤسّساتها"، وذاك يشمل الولاية الإقليميّة والوظيفيّة والشخصيّة المحدَّدة لها بموجب اتّفاقيّة أوسلو، وهذا يُفضي إلى أمور عدّة، أهمّها إلغاء إلزاميّة اتّفاقيّة أوسلو وما تمخّض عنها من اتّفاقيّات لاحقة، والتحلُّل من أيّ التزامات سياسيّة ارتبطت بها السلطة، وإلغاء وحلّ جميع المؤسّسات التابعة للسلطة والمنبثقة عنها، بما فيها مؤسّسة الرئاسة ومجلس الوزراء والمجلس التشريعيّ، والعودة إلى مربّع ما قبل اتّفاقيّة أوسلو، وتحمُّل إسرائيل مسؤوليّاتها القانونيّة، كدولة محتلّة، تجاه سكّان الأراضي المحتلّة في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة.

وفي ضوء ما سبق؛ تتناول الورقة في محورها الأوّل بداية ظهور فكرة خيار حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة. أمّا في محورها الثاني، فهي تناقش أربع مقارَبات إجرائيّة رئيسيّة تتعلّق بهذا الخيار إن ضمّت إسرائيل مناطق في الضفّة الغربيّة. تدعو المقارَبة الأولى إلى حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة وتسليمها للسلطات الإسرائيليّة، بينما تدعو المقارَبة الثانية إلى عدم حلّ السلطة بأيّ حال من الأحوال. أمّا المقارَبة الثالثة، فتدعو إلى تغيير وظيفة السلطة لا إلى حلّها، وتتناول المقارَبة الرابعة إعادة تشكيل السلطة من قِبل منظّمة التحرير الفلسطينيّة. وفي الخاتمة، توضّح الورقة النتائج المتوقَّعة إذا جرى حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة من خلال المقارَبات الأربع التي تناولتها الورقة.

المحور الأوّل

ظهور فكرة حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة

ظهر خيار حلّ السلطة بالتزامن مع العدوان الإسرائيليّ على الضفّة الغربيّة عام 2002،[1] الذي أدّى إلى احتلال مناطق الضفّة الغربيّة، وتدمير مؤسّسات السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، وبنْيتها التحتيّة، بالإضافة إلى محاصرة الرئيس "ياسر عرفات". وقد توالت بعد عمليّة "السور الواقي" الطروحات التي تنادي بحلّ السلطة على أثر انسداد الأفق السياسيّ لعملية السلام، واستمرار تعنُّت إسرائيل في تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في الاتّفاقيّات المبرَمة بينها وبين السلطة.[2]

طُرحت الفكرة مرّة أخرى عام 2010، وذلك في أعقاب فشل حكومة باراك أوباما في الضغط على حكومة إسرائيل لتجميد بناء المستوطنات أو قبول شروط مرجعيّة لمحادثات السلام الدوليّة للمفاوضات، وقد صرَّح الرئيس "محمود عبّاس" -خلال مقابلة متلفزة في كانون الأوّل عام 2010- أنّه إذا استمرّت إسرائيل في بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة في الضفّة الغربيّة، سيجري حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، وأضاف قائلًا: "لا يمكن أن أقبل أن أبقى رئيسًا لسلطة لا وجود لها".[3]

وهدّد الرئيس "محمود عبّاس"، في خطاب ألقاه أمام اجتماع الدورة الثانية والسبعين للجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في الـ 20 من أيلول عام 2017 بحلّ السلطة، إذ قال: "لا يمكن استمرار الوضع القائم، ومع ذلك فقد ازداد هذا الوضع سوءًا جرّاء

[1] أطلق على هذا العدوان من قبل الإسرائيليّين "عملية السور الواقي": في هذا العدوان ضربت القوات الإسرائيليّة المدن الفلسطينيّة؛ بهدف القضاء على الانتفاضة الثانية، حيث بدأت في 2002/3/29، وانتهت في 2002/7/1. حسب المصادر الإسرائيليّة انتهى العدوان بشهر أيار 2002.

[2] ماس. (2011، 28 تشرين الثاني). حلّ السلطة الوطنيّة المبررات التبعات المحاذير مع تركيز على الأبعاد الاقتصاديّة، طاولة مستديرة. ماس. رام الله: مركز أبحاث السياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ "ماس". ص2.

[3] الجزيرة. (2010، 7 كانون الأول). تلميحات الرئيس الفلسطينيّ بحل السلطة. ما وراء الخبر.

استمرار إسرائيل في احتلالها وسياساتها العدوانيّة وخرقها المتواصل للقانون الدوليّ، لهذا لن يكون أمامنا، سوى مطالبة إسرائيل كدولة قائمة بالاحتلال بتحمُّل مسؤوليّاتها كاملة عن هذا الاحتلال، وتحمُّل ما يترتّب عليها من تبعات، فلم يعد بإمكاننا الاستمرار كسلطة دون سلطة، وأنْ يستمرّ الاحتلال دون كلفة، فإذا كانوا لا يريدون حلّ الدولتَيْن ولا يريدون سلامًا، فليعودوا ليستلموا مسؤوليّاتهم وتبعات هذه المسؤوليّات، ونحن لن نتحمّل شيئًا".[4]

وقد لوّح الرئيس "محمود عبّاس" مرّة أخرى بفكرة حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في الـ 14 من كانون الثاني عام 2018، في كلمته التي ألقاها خلال الجلسة الافتتاحيّة للدورة الثامنة والعشرين للمجلس المركزيّ الفلسطينيّ في مقرّ الرئاسة في مدينة رام الله، إذ ذكر أنّ إسرائيل أنهت اتّفاقيّة أوسلو، مضيفًا قوله: "إنّنا سلطة من دون سلطة وتحت احتلال من دون كلفة ولن نقبل أن نبقى كذلك".[5]

إنَّ خيار حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة يعني إحياء واجبات دولة الاحتلال تجاه الإقليم الخاضع لهذا الاحتلال، لتجد إسرائيل نفسها ثانية أمام مسؤوليّاتها تجاه الفلسطينيّين، وهذه المسؤوليّات تقع عليها حتّى في ظلّ وجود السلطة طبقًا للمادّة رقم (47) من اتّفاقيّة جنيف الرابعة التي تنصُّ على أنَّه "لا يُحْرَم الأشخاص المحميّون الذين يوجدون في أيّ إقليم محتلّ بأيّ حال ولا بأيّ كيفيّة من الانتفاع بهذه الاتّفاقيّة، سواء أكان ذلك بسبب أيّ تغيير يطرأ نتيجة لاحتلال الأراضي على مؤسّسات الإقليم المذكور أو حكومته، أو بسبب أيّ اتّفاق يُعْقَد بين سلطات الإقليم المحتلّ ودولة الاحتلال، أو كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضمّ كلّ من الأراضي المحتلّة أو جزء منها".[6]

لكن إسرائيل في واقع الأمر ما زالت تتنكّر لانطباق اتّفاقيّة جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينيّة، وتتصرّف كدولة فوق القانون؛ لِمَا تتمتّع به من غطاء أميركيّ في مجلس الأمن الدوليّ.

وبمجرّد حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، فإنّ هذا سيعفيها من أيّ سلطة سياسيّة أو مدنيّة أو إنسانيّة تتحمّل بموجبها أعباء المواطنين الفلسطينيّين، ولا سيّما أنّ صلاحيات السلطة في الأراضي الفلسطينيّة نُقِلت من الاحتلال وإدارته المدنيّة إلى الفلسطينيّين بموجب اتّفاقيّة أوسلو؛ وهو ما يعني أيضًا إعادة تلك المسؤوليّات إلى الاحتلال مرّة أخرى، ليعود المشهد إلى سابق عهده قبل اتّفاقيّة أوسلو ودخول القوّات الإسرائيليّة إلى الأراضي الفلسطينيّة، ما لم تُقْدِم إسرائيل على خطوة احتجاجيّة بتنفيذ انفصال أحاديّ الجانب في الضفّة الغربيّة على غرار ما فعلته في قِطاع غزّة عام 2005.[7]

[4] قناة آر تي عربيّ (RT Arabic). (2017). كلمة الرئيس الفلسطينيّ محمود عبّاس في الدورة الـ 72 للجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة. يوتيوب.

[5] فتح. (2018، 15 كانون الثاني). الرئيس يدعو المجلس المركزيّ لإعادة النظر بالاتّفاقات الموقّعة بين منظّمة التحرير وإسرائيل. منظّمة التحرير الفلسطينيّة (الموقع الرسميّ).

[6] اتّفاقيّة جنيف الرابعة، 1949.

[7] طه، نصير. (2008). **حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة والسيناريوهات المستقبليّة**. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم الدراسات الدوليّة، جامعة بير زيت. ص 31.

المحور الثاني

مقارَبات حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة

تستعرض الورقة المقاربات الإجرائيّة في حال استخدمت القيادة الفلسطينيّة خيار حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، حيث إنّ هناك أربع مقارَبات لحلّ السلطة في حالة ضمّ إسرائيل للأغوار، يمكن استعراضها على النحو الآتي:

المقارَبة الأولى: حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة وتسليمها للسلطات الإسرائيليّة

تدعو هذه المقارَبة إلى حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، وإلقاء مسؤوليّة إدارة المناطق المحتلّة على عاتق الاحتلال، ليتحمّل مسؤوليّاته القانونيّة تجاه سكّان الأراضي المحتلّة، مع الاستمرار في بناء مقوّمات الصمود الذاتيّة، ومقاومة الاحتلال بكلّ السبُل المتاحة.

وتستند الآراء المؤيّدة لحلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة إلى فكرة أساسيّة مُفادُها أنّ السلطة لا تمتلك سيادة حقيقيّة لإدارة شؤون الأراضي الفلسطينيّة، ولم يعد بمقدورها تطوير المشروع الوطنيّ، وتحقيق إنجازات إضافيّة على مختلف الصُعُد.[8] فالمباني الضخمة لا تنهار بقرار، بل بتصدّعات قد تكون مرئيّة أو غير مرئيّة. ومن الأسباب والمؤشّرات التي تعتمد عليها هذه المقارَبة، والتي قد تثير الانتباه وتعطي إيحاءات بأنّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة هي في مراحل أقرب إلى الانهيار:[9]

- تُعتبر السلطة حِملًا ثقيلًا على الحركة السياسيّة الفلسطينيّة، وأنّها أسهمت في هلاميّة القضيّة بين دولة لم تُنجَزْ وثورة لم تحقّق التحرير.

- القيود السياسيّة التي تكبّل أيّ تحرُّك وتطوُّر للسلطة نحو الدولة؛ وذلك أنّها مرتبطة بشروط تسوية عقيمة لا تنتج في تحقيق المشروع الوطنيّ، ولن تساعد في تطوُّر الحياة السياسيّة بعد ذلك.

- القيود الاقتصاديّة، والشروط التي تلتزم بها السلطة بموجب بروتوكول باريس الاقتصاديّ لعام 1994، رهنت السلطة وميزانيّتها تحت سيطرة الاحتلال.[10]

- انتهاج إسرائيل لسياسة ضمّ الأراضي الفلسطينيّة لبناء التجمّعات الاستيطانيّة عليها؛ من أجل التضييق على الفلسطينيّين، ممّا يتنافى مع الاتّفاقيّات الموقَّعة مع السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة.

- اتّباع إسرائيل لسياسة اقتحام المدن الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة، والتي تَتْبع لإدارة السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة؛ من أجل اختطاف المقاومين، والتي عملت على تضييق الخناق على السلطة، وفقدان ثقة الجمهور الفلسطينيّ بها.

- الانقسام الفلسطينيّ الذي أنتج حكومتين فلسطينيّتَيْن، إحداهما في الضفّة الغربيّة وتَتْبع للسلطة وحركة "فتح"، والأخرى في قِطاع غزّة وتَتْبع لحركة "حماس"؛ الأمر الذي شكّل نقطة ضعف للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بسبب عدم وحدانيّة القرار الفلسطينيّ، وفقدان صلاحيتها بالسيطرة على قِطاع غزّة.

---

[8] ماس. مصدر سابق. ص 3.

[9] التميمي، عبد الرحمن. (2015). **الاتّجاهات المستقبليّة للصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ على المياه حتّى عام 2030**. رام الله: مركز الدراسات المستقبليّة وقياس الرأي، جامعة القدس المفتوحة. ص 16.

[10] أبو طه، علاء. (2018). القرار الأمريكيّ بالاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال ونقل السفارة الأمريكيّة إليها -التداعيات والخيارات الفلسطينيّة المتاحة، ورقة تقدير موقف. الهيئة الدوليّة لدعم حقوق الشعب الفلسطينيّ "حشد". غزّة. ص 20.

- تراجُع ثقة الجمهور الفلسطينيّ بالسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، نتيجة فشل خيار المفاوضات الذي انتهجته منظّمة التحرير الفلسطينيّة وتأسّست السلطة بناء عليه، حيث تعاني السلطة من تنصُّل إسرائيل من الالتزامات الموقَّعة معها في اتّفاقيّة أوسلو.[11]

وبالتالي؛ ترى هذه المقارَبة أنَّ هناك أسبابًا عديدة ترتكز عليها، أهمّها: عدم قدرة السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة على التحرّر من القيود المفروضة من قِبل إسرائيل بهذه الالتزامات، والتحرّك بحرّيّة على المستوى الدوليّ؛ عدم تطوير الحركة السياسيّة الفلسطينيّة الداخليّة؛ عدم المقدرة على إنهاء الانقسام الفلسطينيّ؛ وجود شروط اقتصاديّة ومعيشيّة قاسية لا تملك السلطة حلًّا لها. أضف إلى كلّ هذا مشروعَ إسرائيل لضمّ منطقة الأغوار، وأنّ هذه الأسباب تتزايد وتتفاقم. كذلك ترى هذه المقارَبة أنّ السلطة مشروع قد استنفد كلّ ما يمكن، وأخذ أكثر من وقته، وأنّه ينبغي الإعلان عن حلّ السلطة وعدم الالتزام باتّفاقيّات التسوية؛ إذ إنّ المطالَبات بحلّ السلطة مع استمرار التأزّم الراهن آخذة في الاتّساع.

المقارَبة الثانية: عدم حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة

تنظر هذه المقارَبة إلى السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة باعتبارها "منجَزًا وطنيًّا كبيرًا" يجب الحفاظ عليه وترسيخه وتعزيزه وتقويته، وأنّها حصيلة نضال فلسطينيّ سياسيّ طويل وشاقّ نحو تفعيل الهُويّة وبناء الكيانيّة السياسيّة الفلسطينيّة، وأنّها خلاصة تطوّر تجربة الثورة الفلسطينيّة،[12] وأنّها أُنشِئت بقرار من المجلس المركزيّ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة عام 1994، بموجب اتّفاقيّة أوسلو الموقَّعة بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة وإسرائيل عام 1993، وبالتالي عملت السلطة على انتقال النظام السياسيّ الفلسطينيّ داخل الأراضي الفلسطينيّة (الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة).[13]

وترى هذه المقارَبة أنّه لا يمكن الحصول على أفضل من ذلك وَفق الشروط الإقليميّة والدوليّة الراهنة، وأنّه لا مصلحة للفلسطينيّين بالعودة إلى ما قبل نشأة السلطة، وقرار حلّ السلطة هو بمثابة قرار انتحار، ولا يمكن حتّى التفكير فيه؛ وذلك أنّه يعني الإجهاز على المكتسبات الوطنيّة التي تحقّقت على مدار نصف قرن من النضال السياسيّ للشعب الفلسطينيّ ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة.[14]

يمكن استعراض بعض أهمّ الأسباب التي تتبنّاها هذه المقارَبة، التي تسعى للحفاظ على السلطة، على النحو التالي:

- سيكون حلّ السلطة أشبه بمغامرة ما لم يلقَ غطاءً إقليميًّا ودوليًّا؛ لأنّ الشعب الفلسطينيّ سيخسر تمثيله لنفسه، وتعود قضيّته إلى أيدي غيره فيخسر استقلاليّة قراره.

- قد تتعرّض منظّمة التحرير الفلسطينيّة لتجاهل من قِبل المجتمع الدوليّ، كردّ فعل على حلّ السلطة أو بصورة عقابيّة، ولا سيّما أنّ إسرائيل نجحت -في حدود معيّنة- في الترويج لفكرة عدم وجود شريك فلسطينيّ في عمليّة السلام، وبالتالي ستتوّج تلك الفكرة بإقدام الفلسطينيّين على حلّ السلطة.[15]

---

[11] مركز الدراسات الإقليميّة. (2016). **سيناريوهات انهيار السلطة الفلسطينيّة**. رام الله: مركز الدراسات الإقليميّة. ص ص 13-17.

[12] أبو طه، علاء. مصدر سابق. ص ص 20-21.

[13] مواطن. (2013). **أوراق في النظام السياسيّ و انتقال السلطة**. رام الله: مواطن، المؤسّسة الفلسطينيّة لدراسة الديمقراطيّة. ص 163.

[14] أبو طه، علاء. مصدر سابق. ص 21.

[15] طه، نصير. مصدر سابق. ص 31.

- السلطة تخدم الفلسطينيّين وسكّان الأراضي المحتلّة، وتساعد في تعزيز صمودهم على أرضهم وتنظيم سُبُل عيشهم، ولديها عشرات الآلاف من الموظَّفين.

- تُفقَد الرمزيّة السياسيّة بإعلان حلّ السلطة، ويصادَر التطوّر الحاصل في الاعتراف الدوليّ بالكيانيّة الدوليّة والشخصيّة الاعتباريّة للدولة الفلسطينيّة، ولا سيّما أنّ السلطة هي لبنة الدولة الفلسطينيّة.

- لا مصلحة للفلسطينيّين في مصادرة حالة المَأْسَسة والتنظيم السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ الذي تديره وتشرف عليه مؤسّسات السلطة؛ فهذا يُعَدُّ انعكاسًا لتطوُّر الحياة السياسيّة الفلسطينيّة.

- مَثَّلت مؤسّساتُ السلطة النظامَ السياسيّ الفلسطينيّ المتشكّل في الأراضي الفلسطينيّة، وإعلان حلّ السلطة ينطوي على مخاطر سياسيّة وشرعيّة على النظام السياسيّ، ولا سيّما في ظلّ إشكاليّة العلاقة مع المنظّمة.

- ارتباط التمويل الدوليّ بوجود السلطة، وفي حلّها حرمان الفلسطينيّين من الدعم المادّيّ الذي يقدِّمه المجتمع الدوليّ والمنظّمات الدوليّة وغير الحكوميّة.

- الظروف الدوليّة والإقليميّة الراهنة، في ظلّ تبعات الثورات العربيّة منذ عام 2011، تجعل قرار حلّ السلطة منطويًا على مخاطرة كبيرة على مستقبل القضيّة الفلسطينيّة قد تؤدّي إلى نتائج عكسيّة وأسوأ بكثير من مأزق السلطة السياسيّ الراهن.[16]

- تتميّز بنْية إدارة المجتمع الفلسطينيّ بأنّها بنْية مركّبة؛ فهناك السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة من ناحية، وإسرائيل من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي يفتح المجال لتداعيات أوسع نطاقًا وأكثر تعقيدًا، وذاك أمر يستدعي إطارًا نظريًّا لضبط إيقاع الاحتمالات المترتّبة على حلّ السلطة،[17] إذ لا ضمان أنّ حلّ السلطة يعني تسلُّم إسرائيل مهامّها كدولة محتلّة، فقد تجد إسرائيل نخبة جديدة تتسلّم "السلطة" في الضفّة الغربيّة.

- ستعارض إسرائيل حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، باعتبار أنّ هذا من شأنه أن يجعل المخاطر الأمنيّة التي تهدّد وجودها تتفاقم. لذا، يتطلّع بعض المفكّرين الإسرائيليّين إلى ضرورة تعزيز قوّة السلطة ومكانتها، والقيام بذلك من خلال خطوات عينيّة، نحو: إطلاق سراح مزيد من الأسرى الفلسطينيّين؛ تطوير البنى التحتيّة؛ تقديم مزيد من التسهيلات الاقتصاديّة؛ تخفيف القيود المفروضة على المعابر والحواجز؛ تجميد أعمال البناء خارج الكتل الاستيطانيّة الكبرى -والأهمّ من ذلك كلّه بذل أقصى الجهود ابتغاءَ استئناف المفاوضات بين الجانبَيْن في أسرع وقت ممكن.[18]

إجمالًا، وَفق هذه المقارَبة، خيار حلّ السلطة دون إيجاد بديل واقعيّ قابل للتحقُّق في مواجهة إسرائيل، التي لا تزال تتنكّر للحقوق الوطنيّة المشروعة للشعب الفلسطينيّ في الحرّيّة والاستقلال الوطنيّ الناجز، لا يمثّل الخيارَ الأنجع والأفضل؛ إذ يَفتح الطريقَ أمام بدائل وخيارات أخرى قد لا تخدم الشعب الفلسطينيّ.[19] لذا، تنظر هذه المقارَبة إلى اعتبار أنّ خيار حلّ السلطة بمثابة خطوة قفز في المجهول، وأنّ الحالة الفلسطينيّة لا تتحمّل كلفة هذه المغامرة، وتبعات مخاطرها، وأنّ الاستمرار في ظلّ السلطة أفضل من الانكشاف للمتغيّرات الدوليّة والإقليميّة.

---

[16] أبو طه، علاء. مصدر سابق. ص 21.

[17] التميمي، عبد الرحمن. مصدر سابق. ص19.

[18] مركز الدراسات الإقليميّة. مصدر سابق. ص ص 17-18.

[19] المصري، رفيق. (2015). السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة ... إلى أين!! البدائل والخيارات. رام الله: مركز الدراسات المستقبليّة وقياس الرأي، جامعة القدس المفتوحة. ص 5.

المقارَبة الثالثة: حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بطريقة انتقائيّة

تنظر هذه المقارَبة إلى خيار حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بطريقة انتقائيّة، حيث تطرح مقارَبة تحاول التوفيق بين المقاربتَيْن السابقتَيْن؛ فبدلًا من العودة إلى حلّ السلطة، يُبحث في تغيير وظيفة السلطة على الأرض، ويمكن أنْ يكون ذلك تدريجيًّا، بما يجعل من وجودها مصلحة وطنيّة حولها توافُق وطنيّ، وفي الوقت نفسه اعتراف رسميّ دوليّ بها، فمن وجاهة هذه المقارَبة أنّها تعترف بالنتائج الكارثيّة التي أفضى إليها مشروع التسوية السياسيّة، وتعترف بأدوار السلطة المتناقضة مع المشروع الوطنيّ التحرّريّ، وتعلن رفضها التامّ لتقديم أيّ تعاون أمنيّ مع الاحتلال في ظلّ وقف المفاوضات. وذلك أنّ خيار إقامة السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة لم يكن يمثّل هدفًا فلسطينيًّا بقدر ما كان خطوة على طريق الاستقلال الوطنيّ، وإقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة ذات السيادة الكاملة، وعاصمتها القدس، وهذا الخيار هو الأساس في النضال والحراك الوطنيّ الفلسطينيّ، بل هو جوهر المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، الذي عمل عليه الشعب والقيادة معًا، ولا زالا يسعيان لتحقيقه، وبالتالي أصبح من الصعب أن يُتراجَع فلسطينيًّا عن هدف الدولة، إذ أصبحت هي الثابت الرئيسيّ في الفكر والسلوك الفلسطينيّين، المدعوم عربيًّا وإقليميًّا ودوليًّا.[20]

لذا، تأخذ في الاعتبار هذه المقارَبةُ العديدَ من الأدوار السياسيّة الوطنيّة والاقتصاديّة التي تؤثّر فيها على السلطة، ولكنّها لا تذهب إلى حدّ مصادرة المنجزات الوطنيّة من تشكُّل السلطة ومسؤوليّاتها الوطنيّة لدعم ركائز المشروع الوطنيّ، وهذا التيّار يطرح مقارَبة لتغييرِ وظيفة السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة لا حلّها، كما أنّها يجب أن تتغيّر عمّا هي عليه الآن وما قامت به سابقًا تغيُّرًا جذريًّا ومهمًّا، وهذا ينبغي أن يكون بناءً على توافق وطنيّ، بشأن تعريف ماهيّة السلطة ودَوْرها ووظيفتها، وإستراتيجيّات عملها السياسيّة، واللحظةُ الراهنة تطرح على نحوٍ مُلِحّ الحاجةَ إلى إعادة النظر في دَور ووظائف مؤسّسات الشعب الفلسطينيّ السياسيّة، بتطويرها والبناء عليها، بما يوائم مصلحة الفلسطينيّين الوطنيّة.[21]

كذلك يراهن أصحاب هذا التيّار على الوصول إلى تفاهم بشأن خطوط عريضة لمشروع وطنيّ سياسيّ متكامل، وحركة نقاش سياسيّ معمّق، تستوعب التغيُّرات الحاصلة على النظام السياسيّ الفلسطينيّ، وتعيد تجديد شرعيّة مؤسّسات الشعب الفلسطينيّ التمثيليّة، وذلك بإعادة بناء منظّمة التحرير الفلسطينيّة؛ إذ تركّز هذه المقارَبة على منظّمة التحرير باعتبارها ذات شرعيّة تاريخيّة وثوريّة وتمثيليّة أوسع للفلسطينيّين كافّة في أماكن تواجدهم، وتَعتبر أنّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة هي إحدى مؤسّسات المنظّمة، وأنّ السلطة العليا هي للمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ التابع للمنظّمة، لا للاتّفاقيّات مع إسرائيل، وبالتالي المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ هو الذي يقرّر هذا الدوْر.

[20] المصدر السابق. ص ص 8-9.

[21] أبو طه، علاء. مصدر سابق. ص ص 23-24.

المقارَبة الرابعة: إعادة تشكيل السلطة من قِبل منظّمة التحرير الفلسطينيّة

يتمثّل جوهر هذه المقارَبة في إعادة النظر في بنْية السلطة ودَوْرها ووظائفها خلال مرحلة انتقاليّة يجري خلالها بناء البديل الوطنيّ لاستمرار قيادة المجتمع الفلسطينيّ، وإدارة شؤونه على قاعدة إعادة الاعتبار لدَوْر حركة فتح -التي تقود السلطةَ الوطنيّة الفلسطينيّة- وبرنامجها، استعدادًا لخيارات قد يكون من بينها انهيار السلطة أو حلّها نهائيًّا، ولكن مع تسليم مفاتيحها لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة لا للسلطات الإسرائيليّة.

وينطلق أصحاب الدعوة إلى تبنّي هذا الخيار من وجوب التمرّد على محدّدات اتّفاقيّة أوسلو، وإعادة تشكيل السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة على قاعدة أنّ حلّ الدولتين قد يكون بانتظار إعلان وفاته رسميًّا، أو هو مؤجّل في ظلّ انسداد أفق التسوية في المدى المنظور، دون الدخول حاليًّا في جدل حول خيارات بحاجة لمزيد من الجهد والوقت لتحقيق توافُق وطنيّ بشأنها، وبالتالي فالمطلوب مراكمة التغييرات على الأرض عبْر إيجاد صيغة تتيح وجود شكلٍ ما من أشكال السلطة المركزيّة لإدارة شؤون الفلسطينيّين، والمقاومة القادرة على جعل كلفة استمرار الاحتلال أعلى من كلفة إنهائه، وهو ما يعني، من حيث الجوهر، إعادة بناء سلطة حركة تحرير وطنيّ تشكّل أداة كفاحيّة في يد منظّمة التحرير الفلسطينيّة، بما يتطلّبه الأمر من إجراء تغيير جوهريّ في بنْية ودَوْر سلطة الحكم الذاتيّ المنقوصة والقائمة حاليًّا.[22]

ويستند هذا الخيار -كذلك- إلى ما حدث في انتفاضة الأقصى، حيث شكّلت انتفاضة الأقصى الردّ الشعبيّ على إستراتيجيّات الرؤية الإسرائيليّة للتسوية النهائيّة، ورفض إسرائيل تنفيذ استحقاقات التسوية عبْر عدم التزام تنفيذ الاتّفاقات الموقَّعة مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة، ومحاولة استبدال ما تبقى من استحقاقات المرحلة الانتقاليّة بقضايا الحلّ الدائم، وفرض سياسة الأمر الواقع من خلال الاستيطان وتهويد القدس وإقصاء قضيّة اللاجئين عن التسوية، واستبدال مشروع إقامة الدولة الفلسطينيّة على الأراضي التي احتلّتها، في حزيران عام 1967، بسلطة حكم ذاتيّ تكون محميّةً إسرائيليّة في إطار مجموعة من "الكانتونات المعزولة".[23]

وتختلف هذه المقارَبة عن المقارَبة الأولى، التي تدعو إلى حلّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة لصالح إسرائيل، في كونها تتمسّك بإحياء دَوْر منظّمة التحرير الفلسطينيّة والحركة الوطنيّة في قيادة الشعب الفلسطينيّ وإدارة شؤونه من خلال تفكيك بعض أجزاء السلطة التي تشكّل عبئًا على مسيرة التحرير الوطنيّ، عبْر إلغاء الحكومة ومناصبها الوزارية القائمة حاليًّا في نهاية المرحلة الانتقاليّة، مع الحفاظ على الهيكل الأدنى وتحويله إلى دوائر أو مؤسّسات تابعة للّجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة بعد إعادة بنائها من خلال قيادة وطنيّة موحّدة تابعة للمنظّمة، وكذلك التمسّك بمكتسبات المرحلة الماضية، ولا سيّما التجربة الانتخابيّة، وهو ما يعني الحفاظ على المجلس التشريعيّ (خلال الفترة الانتقاليّة) لبناء البيئة القانونيّة، بما يشمل تعديل القانون الأساسيّ، على نحوٍ يستجيب للخيارات الإستراتيجيّة للمرحلة اللاحقة، تمهيدًا لإنهاء دَوْر المجلس التشريعيّ وإحالة صلاحياته التشريعيّة إلى أعضاء المجلس الوطنيّ الذين سيجري انتخابهم من داخل الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة.[24]

---

[22] شاهين، خليل. (2012، تموز). "واقع المنظّمة والسلطة -السيناريوهات والتغيّرات المطلوبة". في: **القضيّة الفلسطينيّة -مراجعة التجربة و آفاق تغيير المسار الإستراتيجيّ**. المؤتمر السنويّ الأوّل. البيرة: المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجيّة "مسارات". ص 242.

[23] زقّوت، جمال. (2002). "الانتفاضة وشروط إنجاز المشروع الوطنيّ". مجلّة الدراسات الفلسطينيّة، العدد (51). بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة. ص 41.

[24] شاهين، خليل. مصدر سابق. ص 246.

بلغت عمليّة السلام طريقًا مسدودًا، وتعثّرت مفاوضات المرحلة النهائيّة وفشلت في الوصول إلى اتّفاق سلام نهائيّ يؤدّي إلى قيام دولة فلسطينيّة وحلّ قضايا المرحلة النهائيّة (المتمثّلة في: الحدود؛ المستوطنات؛ القدس؛ المياه؛ اللاجئين)، بسبب سياسة الاستيطان الإسرائيليّة، ومصادرة الأراضي وبناء جدار العزل العنصريّ، والإجراءات العسكريّة الإسرائيليّة المعوّقة لحركة السكّان بسبب الحواجز العسكريّة من جانب، والعمليّات التفجيريّة الفلسطينيّة من جانب آخر. كلّ هذه العوامل والأسباب أسهمت في توقُّف عمليّة السلام توقُّفًا تامًّا، واستمرار المرحلة الانتقاليّة التي كان من المفترض أن تستمرّ حتّى الـ 4 من أيّار عام 1999، أي مدّة خمس سنوات فقط؛ ممّا فتح الباب في أكثر من مرّة للحديث عن جدوى بقاء السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، أو بقاء عمليّة السلام.[25]

علاوة على ذلك، يشمل هذا الخيار إعادة تشكيل السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، لكن لفترة انتقاليّة تختبر فيها إمكانيّة توافر فرصة تدعم قيام دولة مستقلّة، بحيث يصبح خيار تحوُّل السلطة إلى دولة واقعيًّا، ولكن إنِ انغلق الأفق أمام هذا الخيار يصبح خيار حلّ أو تفكيك السلطة بشكلها الراهن، وإعادة بناء سلطة حركة تحرير وطنيّ، عبر مراحل تدريجيّة، أكثر واقعيّة، لكن الفترة الانتقاليّة تتيح استمرار إدارة شؤون الفلسطينيّين لفترة من الزمن يجري خلالها -في ما يجري- فحص الخيارات الإستراتيجيّة دون الوصول إلى حالة فراغ في قيادة وإدارة شؤون المجتمع، عن طريق بناء بدائل لهياكل على المستويات المركزيّة والمحلّيّة لقيادة الشعب الفلسطينيّ ومقاومته واستمرار رعاية شؤونه في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، في حالة التحقُّق بإجماع وطنيّ من انسداد أفق حلّ الدولتين لفترة طويلة من الزمن، أو على نحوٍ نهائيّ يتطلّب التحوُّل نحو خيارات أخرى، قد يكون من بينها خيار الدولة الواحدة "الثنائيّة القوميّة".[26]

وتشمل هذه العمليّة -في ما تشمل- إعادة بناء التمثيل الوطنيّ في إطار منظّمة التحرير الفلسطينيّة بما يشمل الفلسطينيّين في مناطق الـ48، وإعادة النظر في شكل ودَوْر ووظائف والتزامات السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة وعلاقتها بالمنظّمة، في سياق تصحيح مسار المصالحة الوطنيّة، بالاستناد إلى تسوية تاريخيّة بين التيّار الوطنيّ الديمقراطيّ العلمانيّ والتيّار الإسلاميّ، ودون تجاهل التعامل الإيجابيّ مع أيّ اقتراحات ومبادرات لتعزيز ترتيبات وإجراءات التنسيق المشترك بين السلطتَيْن القائمتَيْن في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، على نحوٍ يخفّف الضغوط والأعباء عن المواطنين، شريطة توظيف ذلك في سياق تحقيق المصالحة وإنهاءِ الانقسام لا إدارتِهِ.[27]

فإعادة بناء المشروع الوطنيّ يجب أن يكون انطلاقًا من إعادة بناء مؤسّسات منظّمة التحرير الفلسطينيّة، باعتماد خطاب الحقوق التاريخيّة ضمن ميثاق وطنيّ يتضمّن ركائز المصلحة الوطنيّة العليا، إضافةً إلى البرنامج الوطنيّ التوافقيّ، مع مراعاة خصائص التجمّعات الفلسطينيّة في الوطن والشتات.

وعلى الرغم من الطابع التوفيقيّ الذي يجمع بين خيارات إستراتيجيّة يُترَك الحسم بشأنها للإجماع الوطنيّ خلال المرحلة الانتقاليّة في سياق إعادة الاعتبار لمكانة ودَوْر ووسائل كفاح حركة التحرير الوطنيّ الفلسطينيّة، وإنهاء الانقسام، فإنّ أصحاب هذه الرؤية يرجّحون عمليًّا انسداد الأفق أمام إمكانيّة تحوُّل السلطة إلى دولة مستقلّة ذات سيادة، لكنّهم يطرحون

[25] أبو كريم، منصور. (2015، 7 حزيران). حلّ السلطة الفلسطينيّة والخيارات البديلة. أمد للإعلام.

[26] شاهين، خليل. مصدر سابق. ص ص 242-243.

[27] مسارات. (2014). **نقطة تحوّل: إعادة تعريف المشروع الوطنيّ وبناء الإستراتيجيّة لتحقيق أهدافه -مجموعة التفكير الإستراتيجيّ الفلسطينيّ**. التقرير الإستراتيجيّ الثالث. البيرة: المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجيّة "مسارات". ص 30.

إعادة تشكيل السلطة، أو لنَقُل إعادة بناء نموذج جديد للسلطة، انطلاقًا من رفض انسحاب الحركة الوطنيّة من تحمُّل 28مسؤوليّتها في إدارة شؤون شعبها.

وقد أوضح الرئيس "محمود عبّاس"، في خطابه أمام الدورة الثالثة والسبعين في الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في الـ 27 من أيلول عام 2018، أنّ إسرائيل قد أَقْدَمت على إصدار قانون عنصريّ تَجاوزَ كلّ الخطوط الحمراء، أسمَتْهُ "قانون القوميّة للشعب اليهوديّ"، ينفي علاقة الشعب الفلسطينيّ بوطنه التاريخيّ، ويتجاهل حقّه في تقرير المصير في دولته، وروايته التاريخيّة، وقرارات الأمم المتّحدة المتعلّقة بالقضيّة الفلسطينيّة، والاتّفاقات الموقَّعة مع إسرائيل، كما أنّ هذا القانون يقود حتمًا إلى قيام دولة واحدة عنصريّة "دولة الأپارتهايد"[29] ويلغي حلّ الدولتين، وكذلك من حقّ الشعب الفلسطينيّ بالمقاومة الشعبيّة السلميّة، ردًّا على ما يقوم به الاحتلال من جنود ومستوطنين من تخريب وقتل، إذ قال: "إنّنا نقاوم هذا الاحتلال الإسرائيليّ الاستيطانيّ بالوسائل المشروعة التي أقرّتها منظّمتكم الدوليّة، وعلى رأسها المقاومة الشعبيّة السلميّة، لن نستعمل أيّ أسلوب آخر، مقاومة شعبيّة سلميّة".[30]

خاتمة:

في إطار ما سبق، فإنَّ النتائج المتوقّعة في حال حلّ السلطة هي غياب سلطة مركزيّة في الأراضي الفلسطينيّة، وبالتالي فإنّ ذاك سيلقي بظلاله على الجوانب السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. من الناحية السياسيّة، حلّ السلطة دون إعادة بناء الحركة الوطنيّة في إطار منظّمة التحرير الفلسطينيّة من شأنه أن يخلق فراغًا في إدارة شؤون المجتمع الفلسطينيّ تملأه إسرائيل بأجهزتها العسكريّة والأمنيّة، فضلًا عن إشرافها على القِطاعات المدنيّة التي تشرف عليها وزارات السلطة ومؤسّساتها حاليًّا، ولا سيّما التعليم والثقافة والآثار، وهو ما يتيح أن تطلَق يد إسرائيل تخريبًا لِمَا أُنجِزَ في بعض القِطاعات (كالمنهاج الفلسطينيّ -على سبيل المثال)، مع التذكير بأنّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة خاضت قبل قيام السلطة معارك لترسيخ شرعيّة قيادتها للشعب الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، وسعت إلى إدارة شؤونه في مختلف القِطاعات، بدءًا من البلديّات والنقابات وليس انتهاء بالجامعات، ولم تنسحب قَطّ من تحمُّل مسؤوليّتها حيال الشعب الفلسطينيّ.[31]

أمّا من الناحية الاجتماعيّة، فإنّ غياب السلطة دون تنظيم الوضع الفلسطينيّ معناه العودة إلى الحكم العشائريّ، وأسلوب القوّة في استرداد الحقوق داخل المجتمع الفلسطينيّ، وعودة أعوان إسرائيل وَ "روابط القرى"،[32] كما سيعمل على انتشار الفوضى في المناطق التي كانت السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة تسيطر عليها؛ بسبب عدم وجود قوّات أمنيّة تحمي المجتمع من الجرائم.[33]

---

[28] شاهين، خليل. مصدر سابق. ص 243.

[29] **الأپارتهايد:** اللفظة تعني الفصل أو التفرقة، وأصبحت تُعْرَف بِـ"نظام الفصل العنصريّ" وهي مأخوذة من لغة "الأفريكانيّة" -لغة المستعمرين البيض الذين استوطنوا جنوب أفريقيا، وحكموا من خلاله الأغلبيّة الأصلانيّة منذ عام 1948. وثمّة أصوات عديدة تنعت إسرائيل بأنّها نظام أپارتهايد.

[30] فتح. (2018، 27 أيلول). خطاب الرئيس محمود عبّاس في الدورة الثالثة والسبعين في الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة بنيويورك. منظّمة التحرير الفلسطينيّة (الموقع الرسميّ).

[31] شاهين، خليل. مصدر سابق. ص ص 240-241.

[32] طه، نصير. مصدر سابق. ص ص 32-31.

[33] مركز الدراسات الإقليميّة. ص 22.

ومن الناحية الاقتصاديّة، البنْية الاقتصاديّة التي تشكّلت على مدى عمْر السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، وإنْ كانت متواضعة، ستشهد انهيارًا بمجرد حلّ السلطة، فضلًا عن التخلّي عن عشرات آلاف الموظّفين في القِطاع العامّ، وتحويل لقمة عيشهم وعائلاتهم إلى ضحيّة لإجراءات الاحتلال دون ضمانات بشأن مصيرهم،[34] الأمر الذي سيؤدّي إلى تردّي الأوضاع المعيشيّة لأكثر من مليون شخص يمثّلون الموظّفين العموميّين وعائلاتهم، ويشكّل هؤلاء كتلة استهلاكيّة ضخمة لمنتجات القِطاع الخاصّ.[35]

ختامًا، يمكن القول إنّ قرار الرئيس الأمريكيّ "دونالد ترامب" اعتبار مدينة القدس عاصمة لإسرائيل جاء كاشفًا لحقيقة سياسيّة واضحة منذ بدايتها، وإنّ التغيُّرات الدوليّة والإقليميّة باتت تشكِّلُ تهديدًا بمصادرة الحقوق الفلسطينيّة، وتصفيتها لصالح إسرائيل. وفي ظلّ استنزاف الحالة الفلسطينيّة في صراع على السلطة، تضعف إلى حدّ كبير الخيارات الفلسطينيّة، وقدرة تأثير الفعل الفلسطينيّ في ظلّ حالة الانقسام الراهنة، فإنْ كان قرار حلّ السلطة سيشكّل ردّ فعل سياسيّ على تأزُّم مشروع التسوية السياسيّة، يجب أن يكون ذلك في إطار توافقيّ، دون مصادرة المكتسبات الوطنيّة، ولكن هذه المنجزات يجب أن تؤسّس وتجدّد شرعيّتها، كما أنّ التحرّك على المستوى الدوليّ يجب أن يكون مبنيًّا على شرعيّة داخليّة؛ فأقوى السياسات الخارجيّة هي السياسة الداخليّة القويّة، وإذا كان إطلاق الشعار أنّ الوحدةَ مَدخلٌ للتحرير، ففي الإمكان القول - كذلك- إنّ الوحدةَ مَدخلٌ للتدويل.

[34] شاهين، خليل. مصدر سابق. ص 240.

[35] مركز الدراسات الإقليميّة. ص 22.